

دور الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

دحماني يونس¹

المقدمة :

بالنظر للدور البالغ الأهمية الذي أصبح يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع الدول على حد سواء ، وموازة مع شح الموارد المحلية وارتفاع تكلفة الخارجية منها خاصة القروض ، احتدم الصراع حاليا والتنافس على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة ، ومحاولة النهوض بالاستثمارات المحلية من جهة أخرى ، وذلك من خلال منح الحوافز والضمانات التي تستقطب المستثمر الأجنبي بسهولة .

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى إزالة كل العراقيل التي تعيق هذا المورد الهام من التمويل ، من خلال قيامها بإصلاحات جذرية بما يتماشى ومتطلبات المستثمر الأجنبي .

أولا: لمحة عامة حول الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في

الجزائر.

نتيجة لتراجع أسعار النفط وارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية ، واجه الإقتصاد الوطني صعوبات إقتصادية حادة خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 1986 / 1988 وبالتالي فقد كان الإختلال المالي الداخلي والخارجي كبيرا ، والإنتاج يتناقص و التضخم يتزايد ، ولم تكن هذه العيوب دورية، بل كانت ناتجة عن تشوهات هيكلية عميقة ، وعليه فقد كان لزاما على الدولة تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي ، وذلك تحت مشورة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، ولذلك سنتطرق فيما يلي لمختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا المجال.

¹المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء- الجزائر-

1- إصلاح المؤسسة العمومية الاقتصادية: مرت عملية إصلاح المؤسسات
بمرحلتين:

أ- استقلالية المؤسسات العمومية⁽¹⁾: لمواجهة النتائج السلبية الناتجة عن
العجز المالي، المسجل لدى المؤسسات العمومية، شرع في تطبيق إصلاحات
اقتصادية تمثلت في تحويل عدد معين من المؤسسات العمومية إلى مؤسسات
اقتصادية، ومن خلالها طبقت سياسة استقلالية المؤسسات العمومية التي
تهدف إلى الفصل بين وظيفة كل من المؤسسة والدولة المالكة، بفعل القانون
رقم 01/88 المؤرخ في جانفي 1988، والذي يقضي بتغيير قوانين تسيير
المؤسسات العمومية، وتغيير العلاقات التي تربطها بالوصاية ، وقد كان الهدف
من هذا الإجراء يتمثل فيما يلي:

- إحياء شخصية وهوية المؤسسة العمومية بما فيها البنوك؛
- وضع منهج لتنظيم الاقتصاد الوطني، حيث تؤدي الاستقلالية إلى تطبيق
قواعد التسيير التجاري على مستوى المؤسسات؛
- تحسين فعالية المؤسسة الاقتصادية العمومية؛
- التسيير الأمثل للموارد البشرية؛
- رفع التدخل المباشر للدولة.

ب- إقرار عملية خوصصة المؤسسات العمومية: نتيجة لفشل سياسة استقلالية
المؤسسات العمومية في تحقيق الأهداف المرجوة منها ، وانعدام فعالية الأجهزة
المكلفة بمراقبة التسيير، وإدارة العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات ، اتضح
أن خوصصة المؤسسات إجراء حتمي لا بد منه، وتم إقراره بموجب الاتفاق الذي
تم بين الجزائر والهيئات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي وهو ما
يمكن اعتباره مفروض من الخارج.

فبموجب المادتين 24 و 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994، وكذا
الأمر 22-25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، تم رفع القيود

التنظيمية عن التنازل عن الأصول العمومية، كما تم إصدار الأمر 95-22 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، ليتبعه الأمر 97-12 المعدل والمتمم المتعلق بالخصوصية، ثم وضع البرنامج الأول للخصوصية عام 1998، حيث تقوم على التحويل الكلي أو الجزئي لملكية الأموال المادية أو المعنوية للمؤسسات العمومية، أو التحويل الكلي أو الجزئي لرأس مال هذه المؤسسات، أو تحويل تسييرها بواسطة الصيغ التعاقدية، ويكون ذلك بشروط وكيفيات منصوص عليها قانوناً⁽³⁾ وتأخذ عملية الخصوصية أشكالاً مختلفة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر تخصيص الإدارة، البيع الجزئي، البيع الكلي المباشر، وهذا بدوره له أشكال أهمها : التنازل عن طريق المزاد العلني، أو البيع عن طريق السوق المالية، البيع بالتراضي، بيع الأصول المحلية مقابل الديون الخارجية⁽⁴⁾. وبالموازاة مع هذه الأشكال فقد تم تحديد مبادئ رئيسية لأجل التنازل عن الملكية هي: ⁽⁵⁾

أ- مبدأ حماية المصلحة الوطنية: يحدد المرسوم الخاص بالخصوصية ، كيفيات تقويم الأملاك العمومية الواجب تحويلها، تقويماً موضوعياً، مع كيفية المحافظة على مصالح الخزينة.

ب- مبدأ شفافية العمليات: يعتبر هذا المبدأ ضرورة في سير العمليات ، حيث تطبق المساواة بين المستفيدين من العملية، ضف إلى ذلك غياب عنصر التفضيل ، لهذا نجد أن اللجوء للسوق المالية واضح في إجراءات التنازل عن الحصص، وعملية بيعها لمن يستحقها، حيث يجب أن تتضمن كل صفقة تحويل ملكية محل لإشهار واسع، وأن تخضع لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية السارية في هذا المجال.

- الاستعمال الأمثل والعقلاني للموارد النادرة ، ومن ثم رفع كفاءة القطاع الإنتاجي ، وذلك عن طريق إخضاع المؤسسات الاقتصادية لقواعد السوق الحر؛

- بعث وتشجيع القطاع الخاص (المحلي و الأجنبي) ، ومن ثم تهيئة الظروف الملائمة له، حتى يتسنى له تكريس مبادراته الفعلية في إعادة بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد الوطني؛

- تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية عن طريق التنازل الكلي أو الجزئي، ومن ثم تخفيض الأعباء المالية المحتملة على عاتق الدولة.

2-سياسات التحرير الاقتصادي: إضافة إلى الإصلاحات التي باشرتها الدولة والمتعلقة بالمؤسسات العمومية، ومن أجل مواكبة التطورات العالمية قامت الجزائر بعدة إجراءات فيما يخص تحرير التجارة الخارجية و الأسعار، وإعادة تنشيط الأداء المصرفي و سنحاول فيما يلي تقديم عرض موجز لأهم هذه السياسات :

أ - تحرير التجارة الخارجية : قامت الجزائر بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء الكثير من العوائق ، وارتفاع التعريفات الجمركية على الكثير من الواردات ، وقد تجسدت هذه الإصلاحات بداية من التسعينيات، وفي هذا الصدد يرى M.SEKAK أن "الإصلاحات الحالية المتعلقة بالتجارة الخارجية والمعمول بها في الجزائر ترمي إلى إلغاء الاحتكار التقليدي للتجارة الخارجية من قبل الدولة ، وذلك عن طريق إلغاء الأوامر الإدارية ، وإعادة تنظيم الموزعين وتجار الجملة والوكلاء ⁽⁸⁾ ، فبرنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي ، حيث جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج ، وقد تدّعم تجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لعام 1990 الذي سمح بالّجوء إلى الوسيط

لإنجاز المعاملات مع الخارج ، إضافة إلى رفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد .

ب- تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم المباشر وغير المباشر: عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا حيث قفزت بذلك نسبة السلع المحررة إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996، وأدى رفع الدعم عن أغلبية المواد المستهلكة إلى تراجع النفقات العمومية بمبلغ 25,7 مليار دولار، ومن ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة من قبل صندوق النقد الدولي ليصل إلى 1,4 % سنة 1995 وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2001 فقد ارتفعت أسعار الاستهلاك من 1,3 % عام 2000 إلى 3,7 % عام 2001.⁽¹⁰⁾

3- إعادة تنشيط النظام البنكي الجزائري: وتم ذلك بموجب قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، و الذي أعطى الاستقلالية التامة للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية لأول مرة منذ نشأته، حيث أصبح يتمتع بصلاحيات البنك المركزي كما في الدول الليبرالية .

هذا وقد دعا كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تقرير مشترك سنة 2003 الحكومة الجزائرية إلى خوصصة البنوك الحكومية ، كخطوة أساسية لعصرنة النظام المصرفي في الجزائر، وقد جاء في التقرير الذي قيم المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية وحمل عنوان -الجزائر.... تقييم استقرار النظام المالي- أنه- ضمن برنامج تقييم القطاع المالي- و بعد زيارة مشتركة لوفدي الهيئتين الماليتين الدوليتين على مرحلتين في مارس ويونيو عام 2003، فإن الجزائر حاولت بصورة جزئية إصلاح وتحديث منظومتها المصرفية خلال السنوات العشر الماضية، على الرغم من وجود قطاع حكومي عمومي غير فعال ، ولاحظ التقرير أن القطاع العام يسيطر بصورة كلية على المنظومة

المصرفية الجزائرية فيما يظل القطاع المصرفي الخاص في طوره الأول، وحجمه صغير جدا⁽¹¹⁾.

. اعتماد الدولة الجزائرية على الجباية البترولية بشكل كبير، حيث أنها في المتوسط تمثل 60% من إيرادات الدولة مع العلم أنها إيرادات غير عادية. . عدم قدرة الدولة على تغطية نفقات التسيير بواسطة الموارد الجبائية المختلفة ، وهو ما يشكل خطرا كبيرا على الدولة عند زوال الثروة البترولية ، هذا وقد عرف الاقتصاد الجزائري نموا ، فحسب تصريح رئيس الحكومة أحمد أويحي ، فإن نسبة النمو لسنة 2003 تقدر بـ 6.8% ، وهي من الناحية النظرية نسبة جيدة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ولكن الواقع الاقتصادي الجزائري بين عكس ذلك وفق حوارات أجرتها جريدة الخبر⁽¹²⁾ مع خبراء اقتصاديين جزائريين ، فهي ناتجة عن ضخ الدولة لكمية كبيرة من الأموال خاصة في قطاع الخدمات ، أما قطاعا الصناعة والزراعة فلا يزالان هشين ، ويضيف هؤلاء الخبراء بأن السبب الرئيسي لارتفاع نسبة النمو الاقتصادي راجع لارتفاع لأسعار البترول الذي بلغ متوسطه السنوي حوالي \$28.5 للبرميل الواحد عام 2003 ، أما فيما يخص الصادرات الجزائرية فالناظر إلى هيكلها خلال الفترة 2000.1990 وفق ما يوضحه الجدول أدناه يستنتج ما يلي:⁽¹³⁾

1. سيطرة صادرات قطاع المحروقات بنسبة 95% من إجمالي الصادرات ، أما الباقي فيعود إلى باقي القطاعات.

2. تعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الجزائر إلى 7,08% من إجمالي الصادرات الوطنية خارج النفط ، بما يعادل 784,79 مليون دولار، وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع ، أما عن سنة 2000 فكانت الصادرات خارج المحروقات تقدر بـ 623 مليون دولار أي بنسبة 3,18% من إجمالي الصادرات ، و الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم(1): الصادرات النفطية وغير النفطية الجزائرية 1990. 2000

الوحدة : مليون دولار

الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية		الصادرات السنوات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
100	11301	3.27	369	96.73	10934	1990
100	12100	2.07	250	97.93	11850	1991
100	10837	2.96	320	97.04	10516	1992
100	10092	7.11	718	92.89	9374	1993
100	8340	2.35	196	97.65	8144	1994
100	1363	3.79	355	92.21	1008	1995
100	1815.06	7.08	784.79	92.92	1030.27	1996
100	13499.78	2.89	398.98	97.11	131100.8	1997
100	9655.40	3.06	294.99	96.94	9360.41	1998
100	11281.7	3.14	357.2	96.13	10924.5	1999
100	19570	3.18	623	96.82	18947	2000

المصدر: قدي عبد المجيد ، وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص239.

هذا ويمكن الإشارة إلى أن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات لسنة 2000 يتوزع على السلع نصف التامة مثل الزيوت ، المشتقات النفطية والحديد والصلب التي تمثل 3.44% من إجمالي الصادرات بما يعادل 477 مليون دولار، متبوعة بالتجهيزات الصناعية بنسبة 0.24% بما يعادل 47 مليون دولار، أما المواد الغذائية كالتمور فتتمثل 0.15% من إجمالي الصادرات بقيمة تعادل 30 مليون دولار.

أما عن المديونية الخارجية فالجدول الآتي يوضح حجمها وكذا خدمة الدين لفترة الممتدة بين 1994 و 2001 كالتالي :

جدول رقم (2): تطور المديونية الخارجية للفترة 1994 . 2001

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المديونية الخارجية	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3	25.3	22.3
خدمة الدين	4.5	4.2	4.3	4.5	5.2	5.1	4.5	4.5
نسبة خدمة الدين بالنسبة للصادرات	47.2	38.8	30.7	31.7	47.5	39.2	20	22.3

المصدر: بظاهر علي، مرجع سابق، ص202.

إن المعطيات الكمية في الجدول أعلاه تبرز أن خدمة الدين انخفضت لأول مرة إلى حدود 4.5 مليار دولار عام 1994 بنسبة 47% ، أي تقلصت إلى النصف بعدما كانت تقارب 9 مليار دولار خلال الفترة 1990.1993 ، ثم انخفضت عام 1996 إلى حدود 30.7 مليار دولار لتسجل ارتفاعا نسبيا عام 1998 ، حيث سجلت خدمة الدين 5.2 مليار دولار أي بمعدل 47.5% ، و5.1 مليار دولار عام 1999 ، أي ما يعادل 40% ويرجع ذلك حسب الباحثين إلى انخفاض أسعار البترول و ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع ، وذلك رغم تراجع أقساط الفائدة عام 1998.

ثانيا: مؤهلات وعراقيل الاستثمار في الجزائر:

تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة على المستوى الوطني كتوافر الموارد الطبيعية ، كما أن السكان معظمهم شباب، ضف إلى ذلك التقارب الجغرافي للأسواق الاحتمالية ، غير أن هناك بعض العراقيل التي تقف في وجه الدولة الجزائرية لبلوغ أهدافها الاقتصادية، لاسيما المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر .

1- مؤهلات الاستثمار في الجزائر: تمتلك الجزائر العديد من الامكانيات الهائلة والتي تؤهلها لأن تستقطب العديد من الاستثمارات الأجنبية على الصعيد الدولي ، و تختلف طبيعة هذه الإمكانيات الهائلة و التي يمكن إيجازها فيما يلي :

أ- الموقع الجغرافي الممتاز: تقع الجزائر في شمال إفريقيا متوسطة بلدان المغرب العربي، كما أنها مجاورة لأوروبا، والوطن العربي الذي يعطيها موقعا

استراتيجيا ممتازا و الذي عليه أن يحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويسمح لها بتحقيق امتيازات في مجال عقود الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من إنشاء مناطق حرة فهي من البلدان القريبة جغرافيا للأسواق الحيوية.

ب-توفر الموارد الطبيعية وسياسات نشيطة للتقييم: إن غنى الأرض الجزائرية وتوفرها على موارد طبيعية هائلة يمثل عاملا مهما، وورقة رابحة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، كما أن الثروات المتمثلة في كل من الغاز والبترول مميزة جدا، فقطاع الطاقة يشكل عنصر استقطاب بالنسبة للمستثمرين الأجانب حيث تمثل الجزائر الممول الثالث بالغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي والممول الرابع فيما يخص الطاقة ، لذلك فإن العلاقات السياسية والثقافية مع الاتحاد الأوروبي يمكن أن تزيد بقوة ، وفي هذا الصدد تم إنجاز أنبوبي نقل الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر كل من تونس والمغرب وهناك أنبوب ثالث سيربط الجزائر مباشرة بأوروبا عن طريق اسبانيا وهو في قيد الانجاز ، فضلا عن البترول والغاز تتوفر الجزائر على طاقات منجمية هائلة مثل: الحديد باحتياطات ضخمة ، ضف إلى ذلك الفوسفات والنحاس والذهب والفضة.

ج-البنية التحتية: الجزائر ذات رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2381741 كم² ، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة وغير المعبدة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات حيث يقدر طول الطرق المعبدة 107324 كم(14)، بينما السكك الحديدية 4200 كم⁽¹⁵⁾.

ورغم المجهودات التي بذلت لتطوير البنية التحتية إلا أنها غير كافية مقارنة بشساعة البلد بالإضافة إلى الطرقات الغير صالحة للاستعمال في أغلب الأحيان ، وهذا ما يسبب إلحاق الأضرار بالعربات والسيارات العابرة بها ، أما بالنسبة للمطارات والموانئ فتسييرها يحتاج إلى إعادة النظر للتماشي مع المتطلبات الحقيقية كما أن السكك الحديدية تحتاج إلى دعم وتوسيع ، و فيما يخص الاتصالات فقد تحسنت نسبيا في الآونة الأخيرة مع انتشار الانترنت

ودخول الهاتف النقال ، أما بالنسبة للكهرباء فهي تغطي كافة المناطق الصناعية والسكنية كما أن الغاز تم إيصاله إلى غالبية المدن والمناطق الصناعية .

على استقرار الوضع لا سيما القانون المدني وما كان له من اثر كبير في توفير الأمن وعودة الاستقرار ، و رست بذلك الطائرات الأجنبية في المطارات الجزائرية بعد غياب أكثر من 6 سنوات وفتحت الوكالات التجارية الأجنبية أبوابها من جديد و بالتالي زاد توافد الاستثمار الأجنبي المباشر .

د-التطورات التشريعية و الإدارية : أدخلت الجزائر إصلاحات و تعديلات مختلفة على تشريعاتها و أنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار فأصدرت قانونا خاصا يضمن الكثير من التحفيزات و التشجيعات ، وأوكلت التعاطي مع المستثمرين إلى وكالة ترقية و دعم و متابعة الإستثمار ، و أعادت النظر في أنظمتها الجبائية و الجمركية ، و في تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة، كما تم إنجاز مشروع المنطقة الصناعية الحرة. و يمكننا أن نلخص أهم التطورات التشريعية و الإدارية التي أنجزتها الجزائر على النحو التالي:

- القانون الجديد لدعم الإستثمار : ويتضمن محاور أساسية :

* مبدأ الشفافية : يقصد به كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار و محيطه ، حيث يجب أن تكون متوفرة بصفة عادية دون تمييز أو تكلفة ولا يتم تحقيق هذا المبدأ إلا بوجود شرطين :

* حرية الاستثمار : تضمن حرية الإستثمار لكافة المستثمرين و توفير الحماية لهم بقوة القانون ، كما يتم أخذ كل احتياطات الحماية لصالح العام و المحيط والمستهلك⁽¹⁶⁾.

*عدم التمييز: و يعني عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب و معاملتهم بطريقة عادلة في مجال الحقوق و الواجبات كالجائزين خلال عملية الإستثمار (17).

* **مبدأ سهولة حركة رأس المال** : يضمن هذا المبدأ حرية تحويل العوائد الناجمة عن استثمار رأس المال و لتطبيقه لابد من توفر شرطين هما حرية التحويل و حرية الدخول لأسواق العملة الصعبة .

* **وضع مبدأ ليبرالي في سوق الصرف** : الذي يشجع الوصول إلى نظام التحويل الشامل للعملة الصعبة و بتسعيعة موحدة و كذا حرية تحويل رؤوس الأموال و الأرباح دون قيد أو شرط .

* **تحديد التجارة الخارجية**: للحصول على تمويلات ضرورية لإنجاز و استغلال الاستثمارات .

* **وضع سوق مالي مفتوح لرأس المال الأجنبي**.

* **مبدأ الاستقرار** : يؤدي هذا المبدأ دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لبلد ما مع مختلف دول العالم , و هذا نتيجة و جود الأخطار السياسة المتعلقة بنزع الملكية،الاستيلاء و التأميم،الحروب الأهلية والخارجية والانتفاضات، تحويل العملة الصعبة ورأس المال.

- **و كالة ترقية الإستثمارات و دعمها و متابعتها** : نشأت الوكالة لتكون المخاطب الوحيد للمستثمر و لتقديم له الشروحات و التوجيهات و تتابعه في مراحل استقرار المشروع و البدء بالنشاط و تمنحه المساعدة و الدعم أما العامل الأجنبي فيحتاج إلى إجازة عمل إذا تجاوز العقد 3 أشهر ، و تمنحه المصالح المختصة رخصة تتراوح بين 3 أشهر وستين قابلة للتجديد .

و من جانب آخر الجزائر من البلدان القليلة التي سددت ديونها والمقدرة بحوالي 5 إلى 6 مليار من الدولارات في السنة . و حسب الدراسات فهي مرتبة في الصنف ج بالنسبة لتوقعات السوق(18).

2- **عراقيل الاستثمار في الجزائر:** رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية ، إلا أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة مرة هي أن الاستثمار لم يتقدم بل عكس ذلك انعدم خارج قطاعات المحروقات ، والحقيقة الثانية هي وجود العديد من رجال الأعمال الجزائريين الذين يرفضون فكرة الاستثمار في بلدهم و يستثمرون في الخارج ، و الحقيقة الأخرى هي أن معظم المستثمرين المحليين يفتقرون إلى عنصر الثقافة و المعرفة المتعلقة بالاستثمار ، كما أن هناك عدة أمور تقف أمام تقدم الاستثمار في الجزائر هي :

أ- **الوضع السياسي و الأمني:** يعتبر الجانب السياسي أحد العناصر الأساسية لجلب الاستثمار أو طرده ، و كذلك الحال بالنسبة للجانب الأمني ، فالاستقرار الأمني لم يعد ذلك الهاجس الكبير الذي يخيف المستثمرين فهناك استقرار نسبي، أما المشكل الثاني و المتعلق باستقرار الطاقم الحكومي فلا زالت هناك تغييرات مستمرة فنجد حكومة جديدة كل سنة تقريبا ، مما يؤثر سلبا على الجو الاستثماري و باعتبار أن المستثمرين الأجانب يأخذون كل صغيرة و كبيرة في الحسبان فسيبحثون عن وجهة أخرى تكون أكثر استقرار و ملائمة.

ب- **تباطؤ في وضع برنامج الخصخصة:** بسبب الميراث القديم للاقتصاد المركزي والمخطط، فإنه لحد الآن لازالت بعض القطاعات تحت رقابة الدولة ، وهذا ما أدى إلى انخفاض وتيرة برنامج الخصخصة ، وأفضل مثال هو قطاع المالية، حيث نجد أن 94 % من السوق في يد البنوك العمومية⁽¹⁹⁾.

ج- **سوء الصورة والاتصال :** رغم الإصلاحات التي قامت بها السلطات ، غير أن الجزائر تعرف صورة سيئة لها بالخارج، فوسط الأعمال الأجنبية يجهل الأحكام الجديدة التي تبنتها الجزائر لغرض تحرير الاقتصاد وتنمية القدرات الاستثمارية التي يملكها البلد ، من جهة أخرى وحسب تحريات قامت **CNUCED** من خلال مهمة التقييم لأفريل- ماي 2003 كشف المستثمرون أنه كثيرا ما يكون الأعوان الإداريون على غير علم بوجود إصلاحات جديدة.

د- شكل العقار الصناعي: يعتبر العقار من أهم العقاريل التي تقف عائقا في خلق أو تطوير القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي بالجزائر، حيث يصعب الحصول على عقار صناعي بسبب قلّة أو عدم توفر الأراضي وتكلفتها، والمضاربة عليها هذا من جهة، أما من جهة أخرى فهناك إشكالية عدم قيام السلطات المحلية مسح الأراضي المتوفرة على مستوى الولايات، حيث أن نسبة كبيرة من الأراضي مجهولة الملكية، وهي في الغالب تمنح للمستثمرين دون سندات إثبات ، وفي حالة ظهور المالك الحقيقي للأرض يحدث النزاع حول ملكيتها .

ه- عدم ملائمة النظام القانوني: رغم الإصلاحات الحديثة للنظام القضائي ، بقيت الإجراءات بطيئة ، وحسب دراسة قام بها البنك العالمي 2002، فإنه لحل نزاع واحد يتطلب الأمر القيام بـ 20 إجراء في مدة 387 يوم في المتوسط ، كذلك نقص الثقة في النظام القضائي وأحكام النزاعات التجارية ، والتي يراها المتعاملون الأجانب كعراقيل في وجه الاستثمار في الجزائر .

ثالثا : حصيلة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في ظل الإصلاحات.

للتعرض إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يجب أن نتناول بالدراسة الجدول التالي الذي هو عبارة عن دراسة ميدانية قامت بها المنظمة العالمية للتجارة والتنمية.

جدول رقم(3): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	99-91	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تدفقات IDE	-	438	1.196	1.065	634	882	1081

المصدر: مجلة ضمان الإستثمار، التقرير السنوي 2005.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في تزايد مستمر انطلاقا من سنة 1991 رغم أنه لم يتوفر لدينا حجم الإستثمار

المتدفق في تلك السنة وبعد ذلك عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطورا معتبرا حيث سجل سنة 1997 تدفقا يقدر بـ 260 مليون دولار، وما يلاحظ أيضا انه في سنة 2000 - 2001 سجل قفزة نوعية حيث تزايد التدفق من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1196 مليون دولار سنة 2001، إلا أن هذه الزيادة تبقى استثنائية بالنظر إلى بيع الجزائر للرخصة الثانية من الهاتف النقال بفضل دفع شركة اوراسكوم للقسط الأول من هذه الرخصة، حيث نسجل تراجعاً إلى غاية 2004، ثم تزايد في التدفق بوصوله إلى 1081 مليون دولار سنة 2005.

لكن ورغم هذا التطور الكبير المسجل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلا انه في الأغلبية كان يتمثل في شراكة الطرف المحلي مع باقي الدول وهذه الفكرة يعززها الجدول التالي :

جدول رقم 4: توزيع مشاريع الشراكة بين الجزائر ومختلف الدول.

المناطق	عدد المشاريع	النسبة
أوروبا	28	48%
الدول العربية	18	31%
أمريكا	05	08%
آسيا	06	10%
مناطق أخرى	02	03%
المجموع	59	100%

source: Revue investir en Algérie, APSI 1998.

ومن بين أهم الشركات التي دخلت مشروع الشراكة مع الجزائر شركة "بريتش بتروليوم" وذلك مع سوناطراك في مجال الإستكشاف والتطوير. كما تم إبرام عقد شراكة بين الجزائر وفرنسا وإسبانيا لإستغلال مصنع "تبنفورت تابنكورت" للغاز، كذلك وسع خط أنبوب الغاز الذي يربط حاسي الرمل بإيطاليا بالتعاون مع الشركات الإيطالية وقد أنشأ أيضا مصنع بين سوناطراك وشركة "أنداركو

الأمريكية" والتي بدأت في الإنتاج في ماي 1998 وكلف هذا المشروع 222 مليون دولار.

ونظرا لتذبذب أسعار البترول وتأثيراتها السلبية على العائدات الحكومية ، لجأت الجزائر إلى إبرام عقود شراكة مع الشركات الأجنبية، وقد تجسد ذلك في توقيع مجمع صيدال لمشاريع شراكة مع أكبر مخابر صيدلانية في العالم ، و سنعرض فيما يلي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حسب أهم الدول المستثمرة وحسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر كالتالي:

1 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب أهم الدول المستثمرة في الجزائر: للاطلاع بصورة واضحة عن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الجزائر كما هو ممثل في الجدول التالي:

جدول رقم 5: الدول العشر الرئيسية المستثمرة في الجزائر.
(الوحدة: آلاف الدولارات)

الدول السنوات	الو.م.أ	مصر	فرنسا	اسبانيا	ايطاليا	ألمانيا	هولندا	بريطانيا	اليابان
1998	256891	51	76656	16209	92820	20062	2812	36015	16648
1999	89882	3	137460	16373	11800	7836	623	2001	2787
2000	205664	100	49472	35596	9262	66509	1308	14206	21092
2001	354369	362992	80413	152867	34383	37791	71944	23254	8818
المجموع	906806	363146	344001	221045	148265	132198	76687	75476	49345

Source : examen de Politique de L'investissement d'Algérie.P12.

www.unctad.org

من خلال الجدول اعلاه فإن الو.م.أ هي أهم مستثمر بحوالي 907 مليون دولار في السنوات الأخيرة ، فالمتعاملون الخواص الأمريكيان لازالوا مهتمين أساسا بقطاع المحروقات، ولكن هناك تنوع بدأ يشمل قطاعات الكيمياء والصيدلة ولكنها تبقى قاصرة أمام قوة ولهفة المستثمر الأمريكي للاستثمار في القطاع السابق ذكره ،ولقد وقعت الجزائر اتفاقيات الشراكة على المستوى السياسي

والاقتصادي مع ثلاث دول أساسية من جنوب أوروبا (اسبانيا، فرنسا، إيطاليا) والتي تأتي في الترتيب بعد مصر في مجال الاستثمار في الجزائر وهي موجودة أساسا في قطاع المحروقات ، الصناعات الغذائية (DANONE)، الخبز، الكيمياء، الصيدلة، الصناعات المصنعة (MICHELIN) والصناعات الفولاذية.

(ملاحظة: الإحصائيات السابقة من سنة 1998 الى سنة 2001 أي قبل انشاء (ANDI

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية : بعد التعرض للاستثمارات الأجنبية من حيث تدفقاتها إلى الجزائر ، نقوم الآن بتحليل أكثر للوقوف على جميع جوانب هذه الاستثمارات وذلك بتحليلها حسب القطاعات وما مدى نصيب كل قطاع من التدفقات السابقة .

أ-الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات : يلعب هذا القطاع دورا أساسيا في مجال الاستثمارات الأجنبية الموجهة إليه، وذلك راجع إلى ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية تفتح المجال للاستثمار فيها فالجزائر تمتلك لوحدها 50% من احتياطات الغاز الطبيعي بالنسبة لمجموع الدول المتوسطة و 48 % من نسبة الإنتاج و 94% من كل ما تصدره الدول المتوسطة مجتمعة من الغاز الطبيعي، إضافة إلى أنها تعتبر ثاني أكبر مصدر للغاز في أوروبا والعالم بعد روسيا⁽²²⁾، وقد تم فتح هذا المجال للشراكة منذ تأميم المحروقات سنة 1971 حيث كانت مشاركة رأس المال الأجنبي في هذا القطاع لا تتعدى آنذاك 49% ، تبعا للسياسة الوطنية القائمة حينها على مبادئ الاقتصاد الموجه .

وانطلاقا من بداية التسعينات تم فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع دون تحديد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي، وهيمنت بذلك شركة سوناطراك إضافة إلى الشركات التابعة لها على قطاع النفط والغاز إذ أنها تعمل في جميع مجالات الاستكشاف والحفر والتنقيب والإنتاج والتكرير

وصناعة البتروكيماويات ، ومنذ سنة 1992 وقع أكثر من 60 عقد استكشاف بين سوناطراك والشركات الأجنبية⁽²³⁾.

أما عملية تطوير حقول النفط ، فقد بلغت الاستثمارات في هذا المجال حوالي 7.7 مليار دولار بزيادة في نفس الفترة بمعدل 1.5 مليار سنويا حيث تساهم بريطانيا في ذلك بـ 30% مقابل 20% لأمريكا و 16% لأستراليا، وفي مجال الصناعات البترولية تستحوذ الشركات الصينية على 70% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد ارتفعت هذه الاستثمارات في قطاع الصناعات البترولية من 671 مليون دولار سنة 1999 إلى 2.3 مليار دولار سنة 2003

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى: لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى غير النفطية محدودا ، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة ، الخدمات ، السياحة، أو الصناعة وغيرها حيث أنه منذ سنة 1993 إلى 2003 فإن المشاريع الاستثمارية المجمعة لم تتعدى 475 مشروع استثماري، و الجدول التالي يوضح ذلك أكثر :

جدول رقم 6: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات (1993-2003).

القطاعات	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون دج)	%	عدد العمال	%
الصناعة	162	34	104042	48	16627	30.25
الخدمات	90	19	21518	10	6642	12
البناء والأشغال العمومية	58	12	38780	18	18007	33
الزراعة	14	2.6	8276	3.5	2717	2.9
السياحة	12	2.5	1919	0.8	1622	2
التجارة	12	2.5	932	0.4	258	0.4
النقل والاتصالات	04	0.8	308	0.1	143	0.25
الصحة	03	0.6	561	0.2	123	0.20
قطاعات أخرى	120	25	39255	18	8636	15
المجموع	475	100	215591	100	54775	100

المصدر: الاقتصاد والأعمال ، لبنان، ديسمبر 2003، ص.64.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الصناعة لها الحصة الكبيرة من المشاريع الاستثمارية بحوالي 162 مشروع بقيمة تقدر بـ 104042 مليون دج، يليها قطاع الخدمات بحوالي 90 مشروع بقيمة 21518 مليون دج، أما المرتبة الثالثة فعادت لقطاع البناء والأشغال العمومية حيث بلغ عدد المشاريع فيه حوالي 58 مشروع بقيمة حوالي 38780 مليون دج، في حين بقيت قطاعات أخرى ضعيفة لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية كقطاع الصحة بـ 3 مشاريع والنقل والاتصالات بـ 4 مشاريع، وعرف قطاع الاتصال وتكنولوجيا الإعلام تحول نوعي في السنوات الأخيرة رغم المعدل الضعيف لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع مقارنة مع زيادة الطلب ، وقد تم إصلاح هذا القطاع من خلال قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سنة 2000 والذي فتح المجال للهاتف النقال للمنافسة (بيع الرخصة الثانية لشركة اوراسكوم المصرية والرخصة الثالثة للشركة الكويتية للاتصالات)⁽²⁵⁾.

وفي ميدان السياحة تشير الأرقام أن عدد المشاريع السياحية الجزائرية العربية بلغت سنة 2001 أكثر من 683 مشروع تصل إلى 2.85 مليار دولار، كما أن هذا القطاع عرف تقدماً كبيراً من استثمارات الشركة الفرنسية (أكور) ، حيث استفاد في مجال الفنادق ، بإنجاز ستة فنادق في مختلف المناطق السياحية بالجزائر أما القطاعات

الأخرى كالزراعة والصحة فهي لازالت دون المستوى بحيث يجب العمل على تكثيف الشراكة فيها مع عدم الاكتفاء بالنوايا فقط ، إضافة إلى تسويق الفرص المتوفرة عليها.

رابعا : آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

إن لجوء الجزائر إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية يعود للأسباب التالية:
. فشل السياسة الإقتصادية المطبقة خلال الفترة 1962-1990؛

. تفاقم أزمة الديون التي بلغت خدماتها سنة 1991 75 % من إجمالي

إيرادات الجزائر من العملة الصعبة؛

. ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على التحكم ومراقبة الصرف؛

- زيادة التضخم ، وكذا إصدار كتلة نقدية دون مقابل من طرف

البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة العمومية.

و بالنظر للأسباب السابقة سعت الجزائر إلى حث الشركات الأجنبية على

الاهتمام أكثر بفرص الاستثمار التي

تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين من كل الدول و بالتالي تشجيع الاستثمار

الأجنبي في الجزائر وعليه تكون قد

أضافت وسيلة أخرى من وسائل تمويل الاقتصاد الوطني، وبالتالي التقليل من

اللجوء للاقتراض الخارجي.

غير أن انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي أثر على حجم

الاستثمارات المحققة، إذ تعتبر الجزائر

آخر الدول المغاربية استقطابا للاستثمارات الأجنبية وقد صنفت ضمن الدول

الطاردة للإستثمارالأجنبي كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم 7 : الإستثمار الأجنبي في الدول العربية

الدول المانحة للإستثمارالأجنبي	الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي	الدول الطاردة للإستثمارالأجنبي
الكويت	مصر	الصومال
السعودية	الأردن	السودان
الإمارات	سوريا	اليمن
قطر	لبنان	فلسطين
سلطنة عمان	تونس	الجزائر
	المغرب	
	موريتانيا	
	البحرين	

المصدر: فريد النجار: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الإسكندرية ، 2000،

ص 106.

و عليه باشرت السلطات الجزائرية الإصلاحات الاقتصادية و التوجه نحو اقتصاد السوق فتم اتخاذ العديد من القرارات و تعديل العديد من القوانين التي تصب في هذا الاتجاه ويعتبر قانون ترقية الاستثمار الصادر في نهاية 1993 أحد أهم هذه القوانين ، فقد فتح هذا القانون المجال للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي من أجل الاستثمار و أعفاه من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة ، كما أن هذا القانون منح العديد من الحوافز و الامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع و تطوير حجم الاستثمار، وقد شهد واقع الاستثمار منذ هذا التاريخ إنطلاق العديد من المشاريع للقطاع الخاص الوطني وبعض المشاريع الأجنبية

و لقد أكد السيد مراد بن أشنهو وزير إعادة الهيكلة الصناعية سابقا أن الشراكة في الجزائر لم تعد في التابوهات و أن الشعب الجزائري لم يعد ينظر إليها كما كان في السابق.

فالدولة لا يمكنها أن تتخلى عن تسيير القطاع العام من جهة و لا عن أكثر من 49 % في المؤسسات التي تملكها، ولم تعد ثورة الاتحاد العام للعمال الجزائريين و لا المتعاملون العموميين بالحدة التي كانت من قبل ، وحتى ما قد يصاحب ذلك من طرد للعمال ، لم يعد يحدث ما كان يحدثه من ضجيج فكل شئ مهيئ و يبقى الأمر مرتبطا بالجانب القانوني ، أي أن القانون الساري المفعول لا يسمح ببيع قطاع العام أو جزء منه للقطاع الخاص، و يعتبر المؤسسات العمومية تراثا وطنيا لا يخضع للإفلاس، و على الدولة أن تتجده كلما وقع في ورطة مالية... ذلك هو القانون التجاري الحالي⁽²⁶⁾

لكن التقييم الأولي لوضعية الاستثمار في الجزائر تؤكد على أن الكثير من الصعوبات ما زالت تعيق قيام المشاريع الاستثمارية وهو ما أدى إلى مراجعة بعض القوانين قصد مواجهة الإختلالات السابقة ، و في هذا الصدد تم تعديل

فانون الاستثمار من جديد في شهر أوت 2001 ، حيث يتضمن عدة مزايا
جمركية وتبسيطا للإجراءات الإدارية ،
وهو دليل على أن هناك تغيرا في الذهنيات والاهتمام أكثر بالاستثمار الأجنبي
، بالإضافة لذلك يجري التفكير في
وضع نظام خاص بالاستثمار في المناطق الحرة المزمع إقامتها بكل من جيجل
في الشرق و الجزائر في الوسط
خاتمة :

الاستنتاجات و الاقتراحات

رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية و بشرية و طاقوية تؤهلها إلى
احتلال الصدارة في قيمة الاستثمارات الوافدة إليها إلا أنها تعاني من تعقيدات
في الإجراءات الإدارية و القانونية و كذلك نقص المعلومات و الإحصاءات و
كثرة القوانين الخاصة بالاستثمار و عدم الاستقرار .
بالإضافة لما تم ذكره ، نجد أن الجزائر مرت بمرحلة عويصة جدا و هي
مرحلة التسعينات و ما حملته من تصعيد في المجال الأمني و حتى على
مستوى الاستقرار السياسي ، فشهدت هذه المرحلة تعاقب عدة حكومات و
وزراء ، حيث رتبت الجزائر في التقرير الأخير لمنظمة الكوفاكس لسنة 2001
في المراتب الأخيرة من حيث درجة مخاطر الاستثمار .
وباعتبار الجزائر دولة كغيرها من الدول ، تسعى دائما إلى تحقيق الرفاهية
والتطور الاقتصادي ، فقد عمدت في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
إلى سن تشريعات وقوانين أهمها المرسوم التشريعي الأخير رقم 03.01 الذي
يضمن تسريع عمليات وإجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا من خلال
الضمانات الممنوحة له والمتعلقة بحرية الاستثمار وحق إقرار التحكيم الدولي
في حالة نشوب نزاعات بين الجزائر كدولة مضيفة و المستثمرين الأجانب ،
وكذا حق تحويل رؤوس الأموال والأرباح ، بالإضافة إلى منح امتيازات

وتحفيزات جد مغرية حسب القانون الساري المفعول ، وهذا كله يثبت نية الجزائر في إحداث القطيعة مع التصور والذي كان يرفض كل السياسات التي من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي .

و بذلك فقد ادركت السلطات أن مجرد سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار لا تكفي لوحدها لجلب وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر ، لذلك تزامنت هذه التشريعات مع موجة الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية ، والتي تهدف إلى خلق مناخ يتماشى فعلا مع متطلبات المستثمر الأجنبي مع الأخذ بعين الاعتبار لأهداف الدولة .

و بالتالي تبقى الطموحات كبيرة في قيام التنمية المحلية و توفير مناصب الشغل و القضاء على البطالة انطلاقا من جذب رؤوس الأموال الأجنبية على شكل استثمارات ، وما فتئت الجزائر تعمل على ذلك معتمدة و مستفيدة من تجربتها و تجارب الدول الأخرى ، وكذلك العمل على تطوير مشاريع الشراكة في جميع المجالات و القطاعات إذ تعتبر أفضل وسيلة لتسريع التنمية و لتطوير الاقتصاد الوطني.

ومن خلال ما سبق يمكننا استنتاج جملة من الامور اهمها :

1- يلاحظ أن موقف الجزائر تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر قد تغير ، حيث أنها كانت تراه نوعا من أنواع استغلال طاقات البلد وثرواته ، غير أن هذا المفهوم تغير وذلك من خلال مبادرة الجزائر وقيامها بإصلاحات مست كل القطاعات الحساسة ، التي من شأنها تحفيز المستثمرين الأجانب على تحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر .

2- إن أهم الضمانات التي منحها القانون الأخير رقم 01/03 والمتعلق بترقية الاستثمار تتمثل في حرية الاستثمار وحرية انتقال رؤوس الأموال والعوائد الناجمة عنها إلى الخارج ، صف الى ذلك المساواة بين المستثمر الأجنبي و

المحلي من ناحية الحقوق والواجبات وأخيرا حق اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاعات.

3- ان زيادة الحوافز المالية و التمويلية ، وكذا التسهيلات والإعفاءات لوحدها لا تكفي في زيادة حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي ، إذا لم يكن هناك استقرار سياسي واقتصادي ، وموقع جغرافي استراتيجي، بالإضافة إلى توافر الثروات الطبيعية والمنشآت القاعدية ، ونظام قانوني فعال .

4- يتضح لنا من خلال الدراسة السابقة، انه بالرغم من الامتيازات و الضمانات الواسعة التي جاء بها قانون الاستثمار الجزائري ، إلا أن حجم الاستثمارات الخاصة الأجنبية المسجلة في البلاد لم يكن يتناسب بأي حال مع مستوى الطموحات ، و بشكل آخر فان المؤشرات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت بعيدة جدا عن ما كان متوقعا ، من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات ، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها اقتصاد البلاد .

بعد التطرق إلى عرض النتائج السابقة ، يمكن أن نقدم بعض التوصيات التي نراها تساعد على تحسين المناخ الاستثماري الجزائري وتشجيع المستثمرين الأجانب :

1- اعتماد نظام اقتصادي حر يقوم على نظريات آليات السوق ، والحد من التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية وإتاحة الفرصة الكاملة للقطاع الخاص من أجل الاضطلاع بهذا الدور .

2-إعادة النظر في جميع الحزم القانونية الضريبية ، بما يؤدي إلى الإعفاء المرحلي والتدريجي للأنشطة الاقتصادية من الضرائب والرسوم الجمركية .

3- الاهتمام بالبنى الأساسية ، واعتبارها من التزامات الدولة المضيفة وتقديمها لمشروعات الإستثمارية دون مقابل ، أو بأسعار رمزية ، وغيرها من التسهيلات التي تعمل على استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر .

- 4- المساواة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من حيث التسهيلات والمزايا الممنوحة ومن حيث الاستقلالية بالمشروع الاستثماري .
- 5- إلغاء جميع القيود على الصرف والتحويل ، والإجراءات البنكية ، والعمل على استقرار العملة الوطنية ، حتى لو أدى ذلك إلى تدخل الدولة للحفاظ على أسعار العملة مرحليا، ولن يكون ذلك إلا بوجود جهاز مصرفي قوي.

الهوامش:

- (1) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، (دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000)، ص 212
- (2) A. Brahimi, *L'économie Algérienne*, (Alger, OPU, 1991). P419
- (3) مفتي محمد البشير، مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1993-2004) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ص 86 .
- (4) محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها وأبعادها، (دمشق ،دار الفكر، 2002)، ص 167.
- (5) زكريا دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري (1990-2000) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002، ص 89.
- (6) محفوظ لشعب، سلسلة القانون الاقتصادي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997)، ص 70.
- (7) (فارس فوزيل ،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية-حالة الجزائر-رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 1998، ص 62.
- (8) RABAH- BETTAHAR, *Le partenariat l relance de l'investissement* (Alger, OPU, 1991), P 25.
- (9) بطاهر علي، سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، الشلف، 2004. ص 196 .
- (10) زغيب شهرزاد، عيساوي ليلي، آفاق انضمام الجزائر لـ OMC ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 04، 2003، ص 88.
- (11) فيصل حشاش، www.alquds.co.uk/index.asp، 2005/02/15.

- (12) جريدة الخبر، ليوم الأربعاء 2003/12/17، العدد 3961، ص2.
- (13) قدي عبد المجيد، وصاف سعدي، آليات ضمان وتنمية الصادرات الجزائرية حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، 2002، ص238.
- (14) حسان الشامي، "الإقتصاد الجزائري شهادة نجاح" نقلا من الموقع التالي:
(www.alarabonline.com)
-